

فيا عطشي والخابور يجري في الجزيرة

كلما زرت محافظة الجزيرة وتجولت زدت إعجاباً وإكباراً لأراضيها الشاسعة وبراياها المترامية الأطراف، ولخصبه الشديد الذي تدل عليه المراعي والأعشاب النامية هناك نمواً زائداً، مما يجعلها في سني الإقبال تخفي الجمل المبارك بينها فيما قبل.

ويتضاعف هذا الإعجاب والإكبار كلما رأيت الأنهار والعيون والأودية الكثيرة المنتشرة في غربي الجزيرة وشرقيها كالخليج وروافده العديدة بين تل أبيض والرقعة وكالججج والرد والجراح وغيرها حول القامشلي والحسكة ورأس العين مما ينسكب كله، ويلتقي في نهر الخابور العظيم الذي يقدر صبيب به 36 متراً مكعباً في الثانية.

لكن هذا الإعجاب والإكبار ينقلبان إلى ألم وأسف عظيمين حينما أرى تسعة أعشار تلك الكمية من مياه الخابور تذهب إلى الفرات دون جدوى، وحينما أرى آثار العمران والازدهار القديمين كالترع والقنوات المندثرة والتي كانت تشق من هذا النهر وتمتد عشرات الكيلومترات وتروي ألوف الهكتارات الصالحة للزراعة والغرس كيف أنها باقية دون فتح وتنظيف واستفادة، والتلال الصناعية والأطلال الأثرية المنتشرة بكثرة كيف أنها واقفة تدب مجدها الدائر في عهود الدول التي كانت سائدة هنا.

على أنه مما يبعث الأمل أن يبدأ عمران الجزيرة للعودة منذ عشرين عاماً أو أقل، وأن يقوم النازحون إليها والمقدرون قدرها من أرباب السعي الشخصي باستغلال ما وسعهم الجهد من تربتها الزكية ويقدمون عشرات الألوف من أطنان الحبوب إلى مستودعات الميرة ويسدون عوز البلاد السورية خلال سني الحرب وما

بعدها حتى كادت تعد الجزيرة (أهراء سورية) بحق.

ولو أن حكومتنا السورية تنشط الأيدي العاملة والعناصر الفعالة نحو الذهاب إلى أنحاء الجزيرة وإنشاء مزارع عصرية وشق الأبوار وفتح القنوات والترع المهمة . على النحو الذي تعمله دول العالم وخاصة جيراننا في تركيا والعراق ومصر ليزاد الاستغلال وفاضت خبرات الجزيرة وكثرت موارد الخزينة أضعافاً مضاعفة، ولوجد ألوف السوريين العاطلين في مدننا وقرانا وبواديها مجالاً للعمل والارتزاق واستعمروا تلك الأنحاء الخالية.

أجل لقد سبقنا جيراننا الأتراك إلى استغلال هذه الجزيرة التي عندهم منها حصة موفورة شمالي الخط الحديدي الفاصل بيننا وبينهم. فقد عمدوا منذ سنة 1942 إلى أراضيهم الممتدة أمام أعيننا ما بين محطتي تل أبيب ورأس العين فعملوا في هذه الأراضي مشروعات زراعية حكومية، وكانوا استحصلوا من الأميركيين بطريقة الإعارة والتأجير على عشرات الجرارات وما يتبعها من الآلات الميكانيكية وصاروا يحرقون ويزرعون بها ألوف الهكتارات ويستغلون مئات ألوف الطنان من الحبوب، ويسدون حاجة جيشهم وشعبهم خلال الحرب وحتى الآن بأرخص الأثمان وأنجع الأساليب. بينما أراضيها السورية الممتدة في جنوبي الخط الحديدي وإزاء المشروع التركي المذكور ما برحت براري قفراء تشكو إهمالنا وتقاعسنا واكتفائنا بتكرار كلمة (فيا عطشي والماء يجري). ولم يقنع الأتراك بما عملوه في أراضي الجزيرة من المشاريع الحكومية بل عمدوا أخيراً إلى إعمار أملاك الدولة التي لهم في بلاد الأناضول عن طريق تقسيمها وتوزيعها على طلابها من الفلاحين وغير الفلاحين الذين ليس لهم أرض بتاتاً أو بالحد الكافي ويرغبون العمل في الزراعة، ومنهم خريجو المدارس الزراعية والبيطرية. وقد أصدرنا قانوناً اسمه (جيفنجي يي طوبرا قلند برمه قانوني) رقمه 4754 تاريخه 945/6/11 ومعناه (قانون تملك الأراضي للفلاحين)، وهم لم يكتفوا في هذا القانون بتمليك أراضي الدولة فحسب

بل استطالوا إلى تحطيم الملكيات الكبيرة وتنشيط الملكيات الصغيرة وتكثيرها عن طريق نزع ما في أيدي الأشخاص الزائدة أراضيهم عن المساحة المقننة للملكيات والتي لم تستثمر ثلاث سنوات متعاقبة بدون عذر مقبول، وشرعوا بالفعل يأخذونها ويوزعونها على طلابها المذكورين لقاء أثمان مقسطة على عشرين سنة. وقد قسم هذا القانون الملكيات إلى ثلاث، الصغيرة وهي التي تحت 500 دونم والمتوسطة وهي التي تحت 5000 دونم والكبيرة وهي التي فوق 5000 دونم وجعل هذا القانون أعمال نزع الملكية وتوزيعها من خصائص (وزارة الزراعة) وموظفيها في الولايات الذين لهم شأن وأثر عظيمان هناك وفي كل الممالك الراقية والعاطفة على بلادها وشعوبها.

وجيراننا وإخواننا العراقيون والمصريون أيضاً لم يقصروا في هذا المضمار، فقد قاموا لموازرة الملكية الصغيرة ولتوزيع الأراضي الحكومية على المحتاجين والطالبيين. كما أنشؤوا مزارع فنية عظيمة رموا بها إلى غايتين، الأولى الاستثمار واحتجان الأرباح لخزينة الدولة من المحاصيل الناتجة، والثانية العمل بأسلوب فني ومثالي تجاه الملاكين والمزارعين ليحتذوا به ويسترشدوا. ففي العراق مثلاً عدة مزارع حكومية في جنوبه ووسطه وشماله كالتّي في مواقع أبي غريب وبكرجو والحويجة والموصل والبصرة، وكل منها ذو مساحة كبيرة تعد بالآلاف الدونمات وفيه من الموظفين والمستخدمين والعمال والآلات والحيوانات والمباني والترع والقنوات والمحاصيل الفائضة ما يدهش ويعجب، وفي مصر من ذلك التفانيش الكبيرة العائدة لمصلحة الدومن (أمالك الدولة) ولغير من المصالح وهي منتشرة في كثير من مديريات القطر الشقيق مما يزيد عما في العراق مساحة وإتقاناً وإنتاجاً بحكم قدم العهد عليه بينما العراق في أول عهده.

فما أحرى بحكومتنا السورية وخاصة وزارة الاقتصاد الوطني المشرفة على دوائر الزراعة وأمالك الدولة معاً أن تحذوا هذا الحذو في هذا العهد الاستقلالي

الإنشائي وتشرع بأعمار واستثمار ما هو داخل ملكها الصريح من أراضي الجزيرة المهملة والمتروكة لطمع الطامعين من كبار الإقطاعيين والموسرين وشيوخ العشائر وكلهم يدعي أو يحاول التصرف أو وضع اليد على الألوف المؤلفة من الدونمات دون أي مبرر أو مستند قانوني، بينما هو تاركها ومهملها عن عجز أو كسل لا يستفيد منها ولا يفيد إلا ما لا يذكر. أليس من دواعي الأسف والتجني على العدالة الاجتماعية أن تبقى هذه الألوف من الدونمات في متناول أو تحت نفوذ وادعاء شخص أو شخصين بينما ألوف الأشخاص الكادحة من أبناء هذا الوطن السوري بدون أرض ومورد رزق وعمل.

أليس من دواعي الحزن وعذاب الضمير أن تظل أعمال دوائر الزراعة وأملاك الدولة عندنا أعمالاً قوطاسية ديوانية لا عقلية ونظرية لا عملية، وأن لا يكون لدى هذه الدوائر سياسة زراعية معينة وأن لا يعمل موظفوها معشار ما يعملهم زملاؤهم في الدول كلها من إصلاح زراعة وتحسين نباتات وإعمار قرى واستغلال مزارع وإصدار محاصيل وتشغيل عمال عاطلين وإسكان فلاحين محرومين في أماكن يستقرون فيها فينتفعون وينفعون الخزينة بكدهم.

أجل، لا يزال في أقضية ديريك والقامشلي والحسكة ونواحي عامودة والدرباسية ورأس العين وتل أبيض . وقضاء عين العرب وكلها من بقاع الجزيرة الفراتية . آفاق رحبة وإمكانيات عدة لإيواء ألوف من الأيدي العاملة التي ضاقت بها أراضي بعض الأقضية السورية الغربية كالتّي في اللاذقية ودمشق، واضطرت هؤلاء إلى الهجرة نحو الأصقاع الأميركية. وها أن أبواب قنصلية البرازيل في بيروت تزدهم بالمراجعين من أبناء لبنان وسورية ذوي القامات والهوامات يطلبون السماح لهم بالهجرة وهي لا تسمح إلا لمن يأتي لها بشهادة من دوائر الزراعة المحلية بكونه قروياً فلاحاً، لكي نعلم بسواعد هؤلاء سهول البرازيل ومستنقعاتها المترامية الأطراف حيث لا يعيش ولا ينجو هناك من الحميات وتبدل المناخ إلا

القليل ولا يكتب النجاح والرزق إلا للأقل وهم رغم ذلك وتحمل ضغط الفاقة والحرمان يذهبون زرافات ووحداً بينما بلادهم في سهول الجزيرة الخصبة أحوج ما تكون إليهم وهم أنسب ما يكونون لها.

ومن لم يوفق بالهجرة ومغادرة البلاد السورية يقبع في مكانه ويتحمل مضض البؤس من حرمان الملك والأرض وضيق مساحتهما، لأن ما يرثه البنون عن الآباء من الدونمات القليلة في أفضية وجبال اللاذقية وقلمون وحرمون مثلاً وحتى في نفس قسبة دوما قرب دمشق وأمثالها من القرى المكتظة بسكانها، أصبح لا يكفي لمعيشتهم هم وعيالهم بعد هذا التكاثر الذي حدث في عدد النفوس وغلاء المعيشة المستمر، ويتضاعف من جراء عدم الكفاية هذه عدد العاطلين والباءسين وترتفع الشكوى والتذمر من أفواه المدركين لهذه الحالات والعارفين بما في سهول الجزيرة التي وصفناها من مزايا وإمكانيات واسعة لإغاثة هؤلاء وإنقاذ بعضهم في أنحاء اللاذقية مثلاً من بيع بناتهم في أسواق الرقيق.

إن معظم أراضي الجزيرة هي كما لا يخفى أملاك دولة فهل للدولة السورية صاحبة هذه الأملاك العظيمة بل هل لوزارة الاقتصاد الوطني المكلفة بإصلاح الزراعة وحفظ هذه الأملاك واستثمارها على الوجه الأكمل أن تفكر بها وتسعى لنهب كنوزها المدفونة فتفيد الخزينة المحتاجة للموارد وفي الوقت نفسه تفيد الألوف المؤلفة من السوريين المتضورين جوعاً وبؤساً.

هذا ما أردت أن ألفت أنظار أولياء أمورنا إليه وأرجو أن يتم في هذا العهد الاستقلالي (إعمار أملاك الدولة) في الجزيرة عن طريق تمهيد السبل وتنشيط من يريد العمل في الزرع والضرع لنقوى الروح المعنوية والوطنية في تلك الأنحاء ويزداد ارتباطها بالعاصمة (دمشق) بعد أن فعل الفرنسيون هناك طيلة ربع قرن لخلق هذه الروح بما حشدوه من العناصر والمؤثرات الغربية.

وليس (إعمار أملاك الدولة) الذي أرجوه وأدعوا إليه مما يحتمل التأخير بعد هذه

السنين التي أضعناها بمبرر أو بدون مبرر، ولا يجوز في اعتقادي أن يقال انتظروا ختام أعمال التحديد والتحرير التي سيشرح بها قريباً، بينما هي قد تحتاج إلى ثلاث أو أربع سنوات بعد فالوقت نقد، وخير البر عاجله، وحقوق الدولة واضحة في كل مكان من الجزيرة ومع ذلك وإلى أن يتم قسم من هذا التحديد وتثبت حقوق الدولة وإلى أن تنتهي (قناة تل مفاص) التي تسعى مصلحة الري لإكمالها بعد سنتين أو ثلاث، يمكن التثبيت من الآن . بالمشروعات الآتية وعدم إضاعة الأعوام والاعمار في الوقوف والانتظار .

في رأيي إن أراضي الجزيرة لا تنجح فيها كما يجب المساعي الفردية والمشروعات الصغيرة التي يقوم بها شخص أو شخصان من أبناء المدن برساميل ضئيلة ولو بلغت 50 . 100 ألف ليرة. بل إن النجاح مضمون أكثر للمساعي المشتركة والمشروعات الفخمة التي تقوم على أحد أمرين إما على عاتق الحكومات والهيئات الرسمية كما عمله الآن تركيا والعراق ومصر حسبما قدمت، وكما عمل قسماً مضى السلطان عبد الحميد العثماني حينما استملك وعمر مئات القرى والخرب في مشارق حلب وحماه وحمص، وأسكن فيها من الفلاحين العلويين والأعراب أنصاف البدو وحماهم من عبث البادية بسرايا البغالة وحباهم بكل عناية ورعاية حتى عمرت تلك المشارق وازدهت وخلدت اسمه مذكوراً بالمحمدة والرحمة، وكما عملت عصبة الأمم الملغاة مع الأرمن الذين أسكنتهم وبنّت لهم ثلاث قرى حول تل براق شرقي الحسكة ومع الآشوريين الذين بنّت لهم عشر قرى على الخابور غربي الحسكة وأسعفتهم وحمّتهم حتى عاشوا وحسن حالهم ومآلهم.

وأما تقوم على عاتق الشركات الزراعية المساهمة القوية التي ينبغي أن لا يقل رأسمالها عن نصف مليون أو مليون ليرة سورية كيما يتسنى استخدام أكبر عدد ممكن من الرجال والوسائل فتشق الأبوار وتفتح الترع والقنوات وتشيّد الدور والمباني وتستجلب الآلات الميكانيكية فتستفيد وتفيد.

وإني أتمنى لو أن الدوائر المسؤولة عندنا تسعى من الآن لهذه المشروعات وتوجه نحو الأمرين الآتيين معاً أو الواحد تلو الآخر حسب الإمكان على النحو التالي:

1 . أخذ اعتمادات كافية من الموازنة لبناء قرى عصرية ذات 25 . 50 بيتاً في كل قطعة كبيرة من أملاك الدولة الصالحة للاستغلال، ولاسيما في تلك التي ستظهر عقيب ختام قناة تل مغاص. ويعلن في محافظتنا الغربية كدمشق واللاذقية التي تضيق أرضها بسكانها، ويحمل منها الراغبون من القرويين وغير القرويين من أرباب البطالة والمعسرة المستعدين للعمل الزراعي حقاً، ويسكنوا في تلك القرى وتوزع الأراضي عليهم ضمن شروط ومراقبة وإرشاد ويعطوا رؤوس أموال للمعيشة والاستثمار قرضاً وبأقساط إلى 15 . 20 سنة أسوة بما عمله قبلاً السلطان عبد الحميد العثماني وعصبة الأمم وما تعلمه الآن حكومات تركيا ومصر والعراق كما ذكرت.

وفي اعتقادي إن الخزينة السورية التي تحملت صرف ستة وعشرين مليون ليرة سورية لمشروع الهاتف الآلي المحدود من الكماليات الممكنة الأرجاء يجب أن لا تعجز عن صرف خمسة أو ستة ملايين ليرة سورية في كل سنة لبضع سنوات في سبيل المشروع الضروري الحيوي الذي عرضته. خاصة وفيه إنعاش الألوف من الأنفس الفقيرة وتأمين مستقبلهم. وهذا لعمرى مفضل على كل مشروع ويصدق فيه حديث (إطعام بطن جائع خير من بناء جامع).

2 . بث الدعاية في الأوساط السورية الميسورة التي تذوقت منافع المساهمة في الشركات حمل هذه الأوساط على تأليف شركات مساهمة أو متحدة كالتي تقدم ذكرها. وليكن ذلك بسرعة وقبل أن يذوب ما ادخره الناس في سني الحرب وتبتلعه الأزمات الاقتصادية وغلاء المعيشة المستمر، على أن نؤازر هذه الشركات بكل وسيلة ممكنة وتعطى لها الأراضي الكافية من

أملاك الدولة بطريقة (الإيجار العادي) ثم بطريقة (الإيجار مع الوعد بالبيع) إذا نفذت الشروط وسارت في الأعمال المنتظرة. ذلك لتأتي بما يكفي من رؤوس الأموال التي قدمت ذكر مقاديرها أعلاه، وتجلب الآلات والوسائل وتستخدم العمال وتستثمر خاصة مياه الخابور وما في ضفتيه من الأراضي والقنوات القديمة كقناة التف وقناة الحمى وقناة دورين وغيرها فضلاً عن قناة تل مغاص الحديثة التي تقدم ذكرها. لأنه إذا لم تقوم الحكومة بهذه المشاريع ولم تعطها إلى شركات مساهمة وطنية تبقى هذه الأراضي والمياه والقنوات خراباً يباباً وتبقى البلاد والعباد في حسرة وأسى إلى أبد الأبد.

هذا إلى أن تشجيع هذه الشركات يوفر على موازنة الدولة أموالاً طائلة وأتعباً وأوقاتاً كثيرة في سبيل مشاريع الري المنتظرة التي لا يعلم إلا الله متى يبدأ بها لأن هذه الشركات إذا تألفت تتحمل نفقات الدراسات الهندسية وبناء السدود والجسور وفتح الترع والقنوات التي عدناها وغير ذلك من الأعمال التأسيسية، وكلها أعمال نرى دوائر الأشغال العامة والري تتوء بها وتتأخر سنياً عديدة في إنجازها. وحجتها في ذلك قلة المهندسين والمناظرين ونقص الاعتمادات المخصصة أو نقلها إلى مواد وفقرات أخرى لم تكن بالحسبان كما جرى في ميزانية عامنا هذا حيث نقلت مبالغ طائلة من اعتمادات (ري الخابور) إلى ترميم الجامع الأموي وغيره. وها أن قناة تل مغاص قد مضى على البدء بها نحو ثماني سنوات واستنفذت بضع ملايين ولما تنته بعد. فإذا تألفت شركات زراعية مساهمة قوية، وقامت بهذه الأعمال تكون كفة الحكومة راجحة بسبب ظهور من يحمل عنها هذه الأعمال والمشاريع بتعبه ونقده ووقته، وتكون الدولة قد حصلت على غايتها الأولى في مشاريع الري وهي زيادة الإنتاج وتغذية خزانة الدولة.

هذا ما أردت بيانه. والله الهادي إلى سواء السبيل.

obeikandi.com